التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

في هذا العدد

المقنع الكندي الشاعر الجميل النبيل د. أحمد دهمان
شهاب الدين الشواء شاعر حلب في العصر الأيوبي د. أحمد طعمة الحلبي
تطور المنهج العلمي التجريبي عند علماء المسلمين د. سعد الدين خرفان

آراء

العدد (111) (رمضان) 1429 هـ (ايلول) 2008 السنة الثامنة و العشرون

- - المحتوى - -

١	ـ الافتتاحية ـ دمشق في عيون التراثيين ـ٣ ـ	د. محمود الربداوي	٧
	اللغويـــــــــات		
٢	ـ مخالفة القياس النحوي في شعر الأعشى	د. محمد شفيق البيطار	١٥
٣	ـ مما هلك من أساليب الإغراء قول العرب (كذب عليك كذا)	د. محمد عبد الله قاسم	٣٩
٤	ـ أضواء لغوية على كتاب (قصص الأنبياء والمرسلين)	د. محمد عطية محمد علي	٥٩
٥	ـ أسلوب العطف (إعادة صياغة)	د. شوقي المعري	٩٣
	الدراسات الشعرية		
٦	ـ شهاب الدين الشوّاء شاعر حلب في العصر الأيوبي	د. أحمد طعمة الحلبي	١٢١
٧	ـ المقنع الكندي: الشاعر الجميل النبيل	د. أحمد دهمان	١٣١
٨	ـ أبو قطيفة: عمرو بن الوليد بن عقبة	عبد العزيز إبراهيم	١٤١
٩	ـ ملامح الجمالي والديني في شعر أبي أسحق الإلبيري الأندلسي	علياء الداية	١٥٥
	النقد والمصطلح		
١٠	ـ صورة الآخر لدى ابن قتيبة	د. ماجدة حمود	١٧٧
١١	ـ تعدد المصطلح وتداخله (قراءة في التراث اللغوي ٢)	د. خالد بسندي	٢٠١
١٢	ـ تطور المنهج العلمي التجريبي عند علماء المسلمين	د. سعد الدين خرفان	٢٢٥
	البلاغة والفن		
١٣	ـ السياق عند البلاغيين: ملامحه وتطبيقاته	أ. مسعود بودوخة	٢٤٣
١٤	ـ وظيفة الفن عند ابن خلدون	د. عزة السيد أحمد	٢٥٧
١٥	ـ أخبار التراث	التحرير	٢٧٧

مُخالَفَةُ القِياسِ النَّحْوِيّ في شِعرِ الأعشى

د: مُحَمّد شَفيق البَيْطار(*)

U——————————————————— u

تمهيد:

هذا مقال ثانٍ يتناول أحد فروع مخالفة القياس في شعر الأعشى، فقد سبقه مقال عن مخالفة القياس اللّغوي في شعره، ووعدت بأن أتبعه مقالَين يتناول أحدهما مخالفة القياس النّحويّ، ويتناول الثاني مخالفة القياس العروضيّ؛ وتحدّثت في تمهيد المقال السابق عن القياس ومخالفته، وعن الأعشى، فأغنى ذلك عن التكرير هنا.

مُخَالَفَةُ القِيَاسِ النَّحْوِيّ في شِعرِ الأعشى :

تكْثُر وجوه المخالفة في هذا الباب من أبواب مخالفة القياس في شعر الأعشى؛ فنجده يستخدم الحرفَ مكانَ حَرْفٍ آخر، أو يستخدمُ الحرفَ أو الاسم أو الفعل في غير مكانه الذي وُضِع له؛ ويصرف مالا ينصرف، أو يترك صرفَ ما ينصرف؛ ونجد عنده القَلْبَ المعنويّ، والتصرُّفَ بالضمائر؛ ونجد تَرْكَ إعمال ما حقُّه أن يَعْمل، وإعمالَ ما حقُّه أَلاَّ يعمل؛ ونجد تركَ حَذْفِ ما يجب حذفُه، وحذفَ ما لا دليلَ عليه، أو ما يجب إثباته؛ ونجده يخالف مذهبَ العرب في تركيبِ الجُمْلَةِ،

(•) باحث جامعي سوري.

من تقديمٍ وتأخير، واستعمالِ بعضِ الصِّيَغ على غير ما تستعملُهُ العَرَب، وزيادةِ حرفٍ حيث لا تزيدُه، ووضعِ المفردِ بَدَل الجَمْعِ، والجَمْع بَدَلَ المُفْرَدِ، وغير ذلك من أمور.

فهو يستخدم بعضَ الحروفِ مكانَ بعض، نَحْوَ استخدامِ (في) مكانَ (الباء)، في قوله[1]:

رَبِّي كريمٌ لا يكدِّرُ نعمةً وإذا تُنُوشِدَ في المَهَارِقِ أَنْشَدَا

أَيْ: إذا سُئل بكُتُبِ الأنبياءِ أَجاب؛ ولم تُلْجِئْهُ إليه الضَّرورةُ الشِّعريّة، ولكنّه ممّا سَمَّاهُ ابنُ قتيبة «دخول بعض الصِّفات مكان بعض»[2].

ويستخدم (الباء) في مكان آخَرَ بمعنى (في)، وذلك قوله[3]:

ما بكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسُؤالِي فَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالي

يريد: ما بكاءُ الكبيرِ في الأطلال.

ومنه استخدامُهُ (عن) مكان (في)، قال ابن هشام في ذِكْرِ المعاني التي تأتي عليها (عَنْ): «السَّادس: الظَّرفيّة، كقوله [الأعشى][4]:

وَآسِ سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لقيتَهُمْ وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعَةِ وَانِيَا

... لأنَّ (ونى) لا يتعدّى إلاّ بـ (في)، بدليلِ **{**وَلاَ تَنِيَا فِي ذِكْرِي**}**، والظّاهر أنَّ معنى (وَنَى عَنْ كذا) جَاوَزَهُ ولم يدخل فيهِ، و (ونى فيه): دَخَلَ فيه وفتر»[5].

ومنه أنّه يجزم بأداة النصب (لَنْ)، قال[6]:

أَكُونُ امْرَأً منكم علَى ما يَنُوبُكُمْ ولَنْ يَرَنِي أَعْدَاؤكمْ قَرْنَ أَعْضَبَا

فجزم الفِعْلَ (يرى) بـ (لن) بدليل حذفِ حرفِ العلّة من آخره؛ فاشتبهت عليه (لن) بـ (لم) لاشتراكهما في الدّخول على المضارع ونَفْيِهِ.

ومن ذلك استخدامه (الكافَ) اسماً، في قوله[7]:

هَلْ يَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

قال ابن جنّي: «الكاف هنا موضعُ اسمٍ مرفوعٍ، فكأنّه قالَ: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن، فَيَرْفَعُهُ بفعلِه»[1]، فالأعشى يستخدم الكاف مرادفةً لـ (مثل)، وقد جوَّزه كثير من النحويّين، ومنهم

(١) الديوان (٢٧٩)، وروايته: «وإذا يُنَاشَدُ بالمهارق..». وأمّا رواية: «وإذا تُنُوشِدَ في المهارق» فهي رواية ابن قتيبة.

(٢) أدب الكاتب (٥١٠)؛ ويريد ابن قتيبة بـ (الصفات) حروفَ الجرّ.

(٣) الديوان (٥٣).

(٤) الديوان (٣٧٩).

(٥) مغني اللبيب (١٥٩).

(٦) الديوان (١٦٧).

(٧) الديوان (١١٣).

الأخفش والفارسيّ وابن جنّي كما يظهر من كلامه السّابق، وأنكره ابنُ هشام، فقال: «ولو كان كما زعموا لَسُمِعَ في الكلام مثلُ: مَرَرْتُ بكالأسد..»[٢] فهو يُنكر وقوعَها اسماً لأنَّها لم ترد كذلك في غيرِ الشّعر، ولذلك هِيَ عنده وعند سيبويه والمحقّقين من النحويّين «لا تقع إلاّ في ضرورة الشّعر»، كقوله:

«يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ»[٣]

واستشهد ابنُ عصفور ببيت الأعشى شاهدًا على جوازِ إبدالِ الحُكم من الحكم للشّاعر ضَرورةً[٤].

ومن ذلك استخدامه (هَنَّا) ظرفًا للزّمان، وهي ظرفٌ للمكان، قال[٥]:

لاَتَ هَنَّا ذِكرى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

قال في القاموس: «هُنَا وَهَهُنَا: إِذَا أردْتَ القُرْب، وهَنَّا وهَهَنَّا وهَنَّاك مفتوحاتٍ مشدَّدات: إذا أردْتَ البُعْدَ... ويقال ... للبَغيض: هَا هَنّا، و: هَنّا؛ أَيْ تَنَحَّ بعيداً»[٦] وليس فيما ذكره مايدل على أنّها تأتي لتدلّ على الزّمان، والشاعر يريد: ليس الوقتُ وقتَ ذكرِها، فأراد الزّمان.

ومن هذا أنّه اضطّر إلى استخدام ظرف المكان (سَواء) اسمًا، فقال[٧]:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكا

فأدخل عليها حرف الجرّ، وأخرجها عن الظرفيّة ضرورةً، فأصبحت بمعنى (لغيرِك)، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور، فهي عندهم ظرفُ مكان ملازمٌ للنّصب، لا يُخْرَجُ عن ذلك إلاّ في الضّرورة[٨]، قال سيبويه: «وجعلوا [أي الشّعراء] مَا لا يجري في كلام العرب إلاّ ظرفًا بمنزلة غيرِه من الأسماء... قال الأعشى: (البيت)» [٩]، وقالَ في باب ما ينتصب من الأزمان والوقت: «ومن ذلك أيضاً: هذا سَواءَكَ، وهذا رجل سواءَكَ؛ فهذا بمنزلة: مكانَكَ، إذا جعلته في معنى بَدَلَكَ، ولا يكون اسمًا إلاّ في الشّعر؛ قال بعض العرب: لمّا اضطُرَّ في الشّعر جعله بمنزلة (غير) قال... الأعشى: (البيت)»[١٠]، وعلى هذا الذي ذهب إليه سيبويه والبصريّون جعل ابنُ عصفور[١] والقزّاز

---

(١) سرّ صناعة الإعراب (٢٨٢).
(٢) مغني اللّبيب (١٩٦).
(٣) المصدر نفسه (١٩٦). وبيت الرَّجز للعجّاج في ديوانه ٣٢٨:٢.
(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور (٣٠١).
(٥) الديوان (٥٣).
(٦) القاموس: (هنا).
(٧) الديوان (١٣٩).
(٨) مغني اللّبيب (١٥١).
(٩) كتاب سيبويه (١: ٣١- ٣٢).
(١٠) كتاب سيبويه (١: ٤٠٧- ٤٠٨).

القيروانيّ[٢] والرّضيّ الاستراباذيّ – فيما نقلَ عنه البغداديّ[٣] – استعمالَ الأعشى (سَواء) اسمًا ضرورةً لا تَجُوز في سعة الكلام؛ لأنّها لم تتمكن في الأسماء، فعندما استخدمها هذا الاستخدام جعلها بمعنى (غير). وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ (سَواء) تكون اسماً وتكون ظرفًا[٤]، وهو ماذهب إليه الزّجّاجيّ وابن مالك، وابنُ هشام فيما نقله عنهما، ورجّحه على ماذهب إليه سيبويه والبصريون[٥].

ومنه أنّ (لم) حرفُ جزمٍ لنفيِ المضارع وقَلْبِه ماضيًا[٦]، غير أنّ الأعشى يستخدمه لنفي المضارع الّذي يدلّ على الحال، فقال[٧]:

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً ... فَتَرْقُدَهَا مَعَ رُقَّادِهَا

وكان الواجب أن يستخدم (ما) أو (لا) النافيتين للحال؛ وعللّ ابنُ جنّي[٨] ذلك باشتباه حروفِ النّفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراكها جميعاً في الدّلالة على النّفي؛ وقد سبق أنّ الأعشى جزم بحرف النّصب (لن) فقال[٩]:

أَكُونُ امرأً منكمْ على ما يَنُوبكُمْ ... ولَنْ يَرَنِي أَعداؤُكُمْ قَرْنَ أَغْضَبَا

ومثله استخدامه (ليس) لنفي المستقبل، وهو «كلمة دالّة على نفي الحال»[١٠]، في قوله[١١]:

لَهُ نافِلاتٌ ما يُغِبُّ نَوَالُهَا ... وليسَ عطاءُ اليومِ مانِعَهُ غَدَا

وجاز له أن ينفي المستقبل للقرينة اللّغوية (غداً) التي جاء بها.

فالأعشى يستخدم، فيما سبق، الحرف أو الاسم أو الفعل في غير مكانه الذي تستخدمه العرب فيه؛ وهو على نحو من هذا **يصرف مالا تصرفه العرب، ويترك صرف ماتصرفه، ويعرب ماتبنيه**، وكلّ ذلك ضرورة ألجأته إليها القافية حينًا، والحاجة إلى إقامة الوزن أحيانًا؛ فمن ذلك قوله، وقد صرف ما لا ينصرف[١٢]:

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور (٢٩٢).
(٢) ضرائر الشعر للقزّاز القيرواني (٢٢٦).
(٣) خزانة الأدب (٣: ٤٣٥).
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٩٤).
(٥) المغني (١٥١).
(٦) المغني (٣٠٧).
(٧) الديوان (١١٩).
(٨) الخصائص (١: ٣٨٨).
(٩) الديوان (١٦٧).
(١٠) المغني (٣٢٥).
(١١) الديوان (١٨٧).
(١٢) الديوان (٥٧).

أَثَّــرَتْ فــي جَنَــاجِنٍ كَــإِرَانِ الـــــ... ..ـمَيْتِ عُــولِينَ فَــوْقَ عُــوجٍ رِسَــالِ

والجناجن: عظامُ الصَّدْر، جمع جِنْجِنٍ، وهو جمع تكسير بعد ألفه حرفان، وهو مما يُمنــع مــن الصَّرف في العربيّة، ولو أنّ الشاعر جرى على القاعدة فمنعه من الصّرف لوقع في زحاف قبيح إذ تصبح (مُتَفْعِلُنْ) التي توافق (جناجنِ) – المخبونة بحذف الثاني الساكن من (مستفع لــن) = تصــبح (مُتَفْعِ لُ) وذلك بحذف السّابع السّاكن، وهو مايُسَمَّى (كفًّا)، ويحصل من اجتمــاع الخَــبْنِ والكــفِّ الشَّكْلُ، وهو زحاف قبيح في البحر الخفيف[١]، فتجنّبَ هذا بصرف (جناجن).

ومثله صرفه كلمة (صفائح) في قوله[٢]:

أَتَيْنَــا لَهُــمْ إِذْ لَــمْ نَجِــدْ غَيْــرَ أَنْــيهِمْ وكُنَّــا صَــفَائِحًا مِــنَ المَــوْتِ أَزْرَقَــا

فاضطُرَّ إلى تنوين (صفائحًا)، ولو أنّه لم ينوّنها لاختلّ الوزن، إذ إنّه استعمل (مفاعيلن) في حشو الشطر الثاني مقبوضةً على (مفاعلن) – وهذه التفعيلة توافق (صفائحا) – فلو أنّه لم ينوّن (صــفائح) لسقطت نون (مفاعلن) وأصبحت (مَفَاعِلُ)، فيصيبها الكَفُّ والقَبْضُ معًا، وهذا لايكون، إذ «بين يــاء مفاعيلن ونونها مُعَاقبةٌ، وهو أنّه يجوز ثبوتهما معًا، ولا يجوز سقوطهما معًا، وإذا سقط أحدهما ثبت الآخر»[٣].

وعلى العكس من هذا نجده يجعل ما ينصرف بمنزلة مالا ينصرف، في قوله[٤]:

تَخَيَّرَهَــا أَخُــو عانــاتَ شَــهْرًا وَرَجَّــي أَوْلَهَــا عامًــا فَعَامَــا

فقوله: (عانات) جمع مؤنّث سالم لــ (عانة) وهي «بلد مشهور بين الرّقة وهيت مشــرفةٌ علــى الفرات»[٥] وجمع المؤنّث السّالم مصروف منوّن، ولكنّ الأعشى لم يُنَوِّنْهُ، لأنَّ ذهنَهُ منصرفٌ إلــى أصلها المُفْرَدِ الَّذي جَمَعَهُ للضَّرورةِ، وأصلها المفرد (عانة) عَلَمٌ على مؤنّث لا تصرفه العرب.

ومن ذلك أنَّهُ **يُعْرِب ماتُبْقيهِ العربُ مَبْنِيًّا**، في قوله[٦]:

وَمَــــرَّ دَهْــــرٌ علــــى وَبَــــارِ فهلكــــــت جَهْــــــرَةً وَبَــــــارُ

فرفع (وبار) في آخر البيتِ اضطراراً، لأنَّ قوافيَ قصيدته مرفوعةٌ؛ و(وَبَارِ) من باب (حــذامِ)، وآخرُهَا راءٌ، والعرب في هذه وأمثالها مِمَّا جاء من أسماء الأنثــى علــى (فَعَــال) ولامــه راء = مجتمعون على بنائها على الكسر، وأمَّا ما لم يختم بالرّاء فهم مختلفون فيه، قال سيبويه فيما جاء من

(١) المعيار في أوزان الأشعار (٩٥).
(٢) الديوان (٣٨٧).
(٣) الوافي في العروض والقوافي (٤٢).
(٤) الديوان (٢٤٧)، وضرائر القزّاز، وروايته: «وغيّرها أخو عاناتَ.... يُرَجِّي برَّها...».
(٥) الديوان (٣٨٩)، ومعجم البلدان (عانة).
(٦) الديوان (٣٣١).

باب (حَذَامِ) ممّا تُسَمَّى به المرأة: «إنّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتُجْريه مجرى اسمٍ لا ينصرف، وهو القياس... يقولون: هذه قطامُ، وهذه حذامُ... وأمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنثٍ، ورأوا ذلك البناء على حاله، لم يُغَيِّروه [أي: أبقوه مكسورَ الآخرِ، فقالوا: هذه قطامِ وهذه هَذَامِ]... فأمّا ماكان آخره راءً فإنّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز... وقد يجوز أن تَرْفَعَ وتنصب ماكان آخره الرّاء، قال الأعشى: (البيت) والقوافي مرفوعةٌ»[١]. وأمّا ابن هشام فإنّه نقل أنّهم قالوا: إنَّ (وبار) الثّانية ليست اسمًا كـ (وبارِ) التي في حشو البيت، بل: «الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماضٍ وفاعلٌ، والجملة معطوفة على قوله (هَلَكَتْ)، وقال أوّلاً: (هَلَكَتْ) بالتّأنيث على معنى القبيلة، وثانيًا (باروا) بالتذكير على معنى الحَيِّ، وعلى هذا القول فَتُكْتَبُ (وباروا) بالواو والألف كما تكتب (ساروا)» [٢]. ولكنّ هذا مِنْ سعيِ النحّاة إلى تخريج ماشذّ، وإلاّ فإنّ الفرزدقَ جاء بلفظ (نَوَارِ) عَلَمًا على المؤنث مرفوعاً في قولهِ[٣]:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الكُسَعِيِّ لمّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ

ولَوْ أنّي مَلَكْتُ يَدِي ونَفْسِي ... لَكَانَ إِلَيَّ للقَدَرِ الخِيَارُ

والقَلْبُ المَعْنَوِيُّ يَرِدُ في شعره، وهو نادرٌ، ووجَدْتُ له مثالَيْنِ، الأوّل قوله[٤]:

وَكُلَّ كُمَيْتٍ كَأَنَّ السَّلِيـ ... ـط في حيث وارى الأديم الشعارا

وجاء في شرحه: «السَّليطُ: دُهْنُ السّمسم، والشِّعار: جمع شَعَرٍ، وفي التَّعبير قلبٌ، والمقصودُ: حيث وارى الشَّعَرُ الأَديمَ، وهو الجِلْدُ»، وجاء مِثْلُ هذا التعليق في وَسَاطَةِ الجُرْجَانِيِّ[٥].

والثاني قوله[٦]:

حَتَّى إِذَا مَا أُوقِدَتْ ... فَالجَمْرُ مِثْلُ تُرَابِهَا

وهو تشبيهٌ مقلوب، يقصد به المبالغة، والأصل فترابُها مثلُ الجَمْرِ.

وللتصرّف في الضّمائر أمثلة تكثر في شعره، نحو قوله[٧]:

فَإِنْ تَعْهَدِيني ولِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادثَ أَوْدى بِهَا

---

(١) كتاب سيبويه (٣: ٢٧٧- ٢٧٩).

(٢) شرح شذور الذهب (١٢٥ – ١٢٦).

(٣) ديوان الفرزدق (١: ٣٩٣- ٣٩٤).

(٤) الديوان (١٠٣).

(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه (٤٦٩).

(٦) الديوان (٣٠٥)، وروى القزّاز في ضرائره (ص:١٩٧) الشطر الثّاني هكذا: «يرون الجمر مثل ترابها».

(٧) الديوان (٢٢١).

فحذف التاء من (أَوْدَتْ) لضرورة القافية، وإن كان إثباتُهَا لا يخلّ بالوزن، ولكنّ من أحرف القافية في قصيدته هذه الألف رديفاً، ولذلك حذَفَ التّاء وأعاد ضمير الفعل على المذكّر، وعلّل سيبويه ذلك بأنّ الشّاعر يكتفي بورود الاسم المؤنث قبل الفعل عن التّاء بعده، قال: «وقد يجوز في الشّعر (موعظةٌ جاءنا) كأنّه اكتفى بذكر المَوْعظة عن التاء – وقال الشّاعر، وهو الأعشى: (البيت)» [١]. وأمّا القزّاز فحملَهُ على أنّ الشّاعر يردّه على معنى يوجب التذكير، فيُسَوِّغُ للأعشى حذفَ التّاء «أنّ الحادث والحدثان واحد، فذكّر لذلك، ومن هذا قول الآخر [وهو الأعشى] [٢]:

أَرَى رَجُلاً منهم أَسِيفاً كأَنّما يَمُدُّ إلى كَشْحَيْهِ كفّاً مُخَضَّبا

فذكّرَ (مخضبّاً) لأنه يريد الشَّيْب، أي: ذات خضاب»[٣]، وأمّا ابن الأنباريّ فحمله على أنّ الكفّ في المعنى عضوٌ[٤].

ومنه قولُه[٥]:

فَبَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوارِهَا لَدَيْنَا وَخَيْلٌ بِأَلْبَادِهَا

لقومٍ، فكانوا هُمُ المُنْفِدِينَ شرابَهُمُ قبلَ إِنْفَادِهَا

فأعاد ضمير المؤنّث (ها) في قوله (إنفادها) على الشّراب وهو مذكّر؛ قال ابن الأنباريّ: «كَانَ الأَصلُ أن يقول (قبلَ إنفادِهِ) لأنَّ الشَّراب مذكّر، إلاّ أنّه أنّثه حملاً على المعنى؛ لأنّ الشّراب هو الخمر في المعنى»[٦] والخمر مؤنّثة؛ علّق الشيخ محيي الدّين عبد الحميد على قول ابن الأنباريّ بقوله: «.. وقد وهم المؤلّف فزعم أنّ ضمير المؤنث في قوله (قبل إنفادها) يعود إلى الشّراب، لأنّه الذي تقدم ذكره في البيت... وليت شعري! كيف يُنْفِدُون الشَّراب قبل؟ ولكنّ العلماء الأثبات أعادوا الضَّمير المؤنّث ..... إلى أحد شيئين يصحّ مع كلّ منهما اللّفظ والمعنى، أمّا أحدهما فقد ذكره أبو عبيدة، قال: فكانوا هم المنفدين شرابَهم قبل أن تنفدَ عقولُهم ... وأمّا الثّاني فقد ذكره غير أبي عبيدة، قال: فكانوا هم المنفدين شرابَهم قبل إنفاد دَرَاهمِهم ... ويكون مرجع الضمير ملحوظاً في السّياق»[٧]. وأظنّ أنّ الأعشى لم يُرِدْ إلا ما ذكره ابن الأنباريّ، يريد بذلك أنّهم يُبالِغُون في شرب الخمر حتى أَنّهم يُنْفِدُونها قبل وقتِ إنفادها الَّذي اعتاده الخَمَّار.

---

(١) كتاب سيبويه (٢: ٤٥).

(٢) الديوان (١٦٥).

(٣) ضرائر القزّاز (١٦٢).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢: ٧٧٦).

(٥) الديوان (١٢١).

(٦) الإنصاف (٢: ٥٠٨).

(٧) الإنصاف (٢: ٥٠٨-٥٠٩).

ومن مثله التَّصرُّف في الضَّمائر قوله[1]:

آلَيْـــتُ لا نُعْطِيـــهِ مِـــنْ أَبنائِنـــا رَهُنـــاً فَيُفْسِـــدَهُمْ كَمَـــنْ قَـــدْ أَفْسَـــدَا
حَتَّـــى يُفِيـــدَكَ مِـــنْ بَنِيـــهِ رَهِينَـــةً نَعْـــشٌ ويَرْهَنَـــكَ السِّـــمَاكُ الفَرْقَـــدَا
إلاَ (كَخَارِجَـــةَ) المُكَلِّـــفِ نَفْسَـــهُ وَ (ابْنَـــيْ قبيْصَـــةَ) أَنْ أَغيـــبَ وَيَشْـــهَدَا
أَنْ يَأْتِيَـــاكَ بِـــرَهْنِهِمْ، فَهُمَـــا إِذَنْ جُهِـــدَا، وَحُـــقَّ لِخَـــائِفٍ أَنْ يُجْهَـــدَا

قال الشّارح: «في البيتين [الأخيرين] تقديم وتأخير، يقصد: إلاَّ كخارجةَ المكلّفِ نفسَهُ أنْ أغيبَ ويشهدَ، وابنَيْ قبيصة أن يأتياك...» وقال: يقول: «أَلَيْتُ ألاَّ نُجيبَهُ [كِسْرَى] إلى ما يسألنا من تقديم رهائنَ من أبنائنا لنعرّضَهم للتَّلَفِ، كالّذين أتلفَهُمْ وآذاهُمْ مِنْ قبلُ، حتى ترهنَهُ نجوم نعشٍ أبناءَهـا أو يرهنَهُ السّماكُ الفرقدَ، إلاَ ما سبق من أمر (خارجةَ) الّذي يكلّف نفسَه أن يَحْضُرَ حين أغيبُ، وابنـي قبيصة اللّذَيْن أخذ منهما الخوف، فأرهقا أنفسهما وحملا إليك الرّهائن، والخـائف جـدير أن يُرْهِـقَ نفسَه»[2]، وإذاً ففي البيتين الأولَيْنِ التفاتٌ عن مخاطبة الغائب بالهاء «لا نعطيه ... فيفسدهم (هـو) ... أفسد (هو)» إلى مخاطبة الحاضر بكاف المخاطَب «يفيدك .. برهنك ..» وفي البيـت الأخيـر أرجَعَ ضميرَ الجماعة في قوله (برهنهم) إلى المثنى (ابنَى قبيصة)، ومرّة أخرى أعاد ضمير المثنَّى عليهما «يأتياك، هما، جهدا».

وأمّا **ترك إعمال ما حقّه أن يُعْمَل**، فمثاله قوله وقد اختار الوجهَ الأضعفَ في الإعْمَال[3]:

وَمَنْ يَغْتَـــرِبْ عَـــنْ قَوْمِـــهِ لاَ يَجِـــدْ لَـــهُ عَلَى مَـــنْ لَـــهُ رَهْـــطٌ حَوَالَيْـــهِ مُغْضَـــبَا
وَيُحْطَـــمْ بِظُلْـــمٍ لاَ يَـــزَالُ يَـــرَى لَـــهُ مَصَـــارِعَ مَظْلُـــومٍ مَجَـــرّاً وَمَسْـــحَبَا
وَتُـــدْفَنُ مِنْـــهُ الصّـــالحاتُ، وإِنْ يُسِـــئْ يَكُنْ ما أَسَـــاءَ النَّـــارَ فـــي رأسِ كَبْكَبَـــا

والوجه في هذا أن يجزَم الفعلَ (تدفن) المعطوف على (يحطمْ)، قال المبّرد: «إنْ قلت: مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ فأُكْرِمْهُ، كان الجَزْمُ الوَجْهَ، والرّفع جائزٌ على القَطْع [أي الاستئناف] على قولك: فأنـا أُكرِمُـه، ويجوز النّصب [أي بإضمار أَنْ] وإن كان قبيحاً، لأنَّ الأوّل [الفعل آتِهِ] ليس بواجب إلاَّ بوقوع غيرِهِ [أي: بوقوع الفعل: يأتني] ... ويُنْشَدُ هذا البيت رفعاً ونصباً؛ لأنّ الجزمَ يَكْسِـرُ الشّـعر، وإن كـان الوجهَ، وهو قوله:

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِـهِ لاَ يَـزَلْ يَـرَى مَصَـــارِعَ مَظْلُـــومٍ مَجَـــرّاً وَمَسْـــحَبَا

(١) الديوان (٢٧٩-٢٨١).
(٢) الديوان (٢٨٠).
(٣) الديوان (١٦٣).

وَتُــدْفَنُ منـــه الصّـــالحات ... . ».[1]

ومثله قوله[2]:

إذا كـــانَ هَـــادي الفَتَـــى فـــي الـــبِلاَ.. ..دِ صَـــدْرُ القنـــاةِ أطـــاعَ الأميـــرا

فيمن رواه برفع (صدر)، فلم ينصب خبرَ (كان) المقدّم، والفتحة تظْهر على الياءِ، واستشهد ابـن جنّي بهذا البيت على قراءة الحَسَن {أَوْ يَعْفُوْ} [البقرة: ٢٣٧/٢] [3] ساكنةَ الواو، فقال: «سكون الواو من المضارع في موضع النَّصْب قليل، وسكونُ الياء فيه أكثر، وأصل السّكون في هـذا إنَّمـا هـو الألف لأنَّها لا تَحَرَّكُ أبداً...، ثُمَّ شُبِّهت الياء بالألف لقربها، فجاء عنهم مجيئـاً كالمسـتمرِّ... قـال الأعشى: (البيت)... وكان أبو العباس يذهب إلى أنّ إسكان هذه الياء في موضع النّصب من أحسـن الضّرورات، وذلك لأنّ الألف ساكنة في الأحوال كلهّا، فكذلك جُعِلَت هذه، ثّم شُبِّهَتْ الواو في ذلـك بالياء... فعلى ذلك ينبغي أن تُحْمَلَ قراءةُ الحسن {أَوْ يَعْفُوْ الّذي[4]»، فإسكان الياء – على رواية ضمّ (صدر)- إنّما هو ضرورة من الضّرورات التي كان يستحسنها أبو العباس المبرّد.

ومثله في تركِ الإعمال قوله – وقد سأل سيبويه الخليلَ عنه-[5]:

إن تَركَبُـــوا فركـــوبُ الخَيْـــلِ عادتُنَـــا أو تَـــنْزِلـــونَ فَإِنَّـــا معشـــر نُـــزُلُ

فقال الخليل: «الكلام ههنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا؛ لمّا كان موضعها لو قـال فيـه: (أتركبون...) لم يَنْقص المعنى صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً [أي من قول زهير: بَدَا ليَ أنّـي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً...] [6]» ثم قال سيبويه: «وأما يونسُ فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون»؛ فالخليل حَمَل رَفْعَ (تنْزِلونَ) على أنّه عطف على التـوهُّمِ، فقـد عطـف (تنْزِلونَ) على معنى (إنْ تركَبُوا) وهو: أتركبون، فأصبح التقدير عنـده: أتركبـونَ؟ فركـوب.. أو تنْزِلونَ ؟ فإنّا..، وأما يونسُ فَحَمَلَهُ على الاستئناف، والتقدير: إن تركبوا فركوبُ..، أو أنتم تنْزِلـونَ فإنا معشرٌ نُزُل؛ فكان تَرْكُ عطفه بالجزم سبباً في هذا الاختلاف في التقدير.

---

(١) المقتضب (٢: ٢٢).

(٢) الديوان (١٤٥).

(٣) تمام الآية {وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى، وَلاَ تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}.

(٤) المحتسب (١: ١٢٥-١٢٦).

(٥) الديوان (١١٣)، وروايته:

قـــالوا: الرّكـــوبَ! فقلنـــا: تلـــكَ عادتَنَـــا أو تـــنزلـــونَ فَإِنَّـــا مَعْشَـــرٌ نُـــزُلُ

ولا شاهد فيه.

(٦) كتاب سيبويه (٣: ٥٠-٥١).

فالأعشى في الأمثلة السابقة يترك إعمالَ ما كان حقّه الإعمال؛ وعكسُهُ ما يرد في هذين البيتين الآتيين، إذ **يُعْمِلُ ما يجبُ ألاّ يَعْمَلَ**، فقولُه[1]:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَنْ غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا مِن دماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

فاللاّم السابقة لـ (إن) موطّئة للقسَم، تقتضي أن يكونَ الجواب للقسَم لا للشّرط، ولكنّ الأعشى جعل الجواب للشرط وأعمل (إن) فيما هو جوابٌ للقسَمِ أصلاً مع تأخُّر (إن) عن القسم؛ قال البغداديّ: «قوله (لاتلْفِنا) جواب الشَّرط دون القسم، بدليل الجزم، وقد خلا عن هذه الضّرورة كتابُ الضرائر لابن عصفور»[2]. وذكر البغداديّ أنّ الرّضيّ الاستراباذيّ أنشد بيت الأعشى على أنّه يجوز بقلّة في الشّعر أن يكون الجوابُ للشرط مع تأخُّرِهِ عن القسم، وفضّل البغداديّ قول الرّضيّ على ما قاله ابنُ هشامٍ، إذْ حَمَلَ أمثالَ بيتِ الأعشى على أنّ اللاّم زائدة[3]؛ وأمّا القزّاز فحمله على الضَّرورة، وأنَّه توهَّمَ حذفَ اللاّم[4].

وقوله[5]:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسَّا .. نِ أَلُمْه وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

فـ (مَنْ) ههنا إمّا أن يكون بمنزلة (الذي) ليس شرطًا، وكان يجب ألاَّ يُعْمِلَه في (أَلُومُ) و (أعصي)؛ وإمَّا أن يكونَ (مَنْ) شرطًا، ويجب في هذه الحال تقدير الضّمير بعد (إنَّ)، وقد حذفه للضَّرورة؛ لأنَّ أسماءَ الشَّرط لا يعمل فيها ماقبلَها.

وقد وَرَدَ هذا البيتُ في عدّة مصادر، فسيبويه حَمَلَه على الضّرورة؛ قال في باب (ماتكون فيهِ الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة الّذي): «وذلك قولُكَ (إنَّ مَنْ يأتيني آتيهِ) و (كانَ مَنْ يأتيني آتيه) وإنّما أذهبتَ الجزاءَ من ههنا لأنّك أعملْت (كانَ) و (إنّ)، ولم يَسُغْ لك أن تدعَ (كان) وأشباهَهُ معلَّقة لا تُعْمِلُها في شيءٍ، فلما أعْمَلتَهُنَّ ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعه...، فمن ذلك قولُك: إنَّهُ مَنْ يأتِنا نَأْتِه... فإن لم تُضْمِرْ [أي إنْ لمْ تَأْتِ بالضَّمير بعدَ (إنَّ) و (كانَ) وأشباهِهما من النّواسخ، كما هي الحالُ في بيت الأعشى] فالكلام على ما وصَفْنَا [أي مِنْ وُجوبِ إذْهابِ الجَزاءِ] وقد جاء في الشِّعْرِ إنَّ مَنْ يَأتني آتِه؛ قال الأعشى: (البيت) فزعم الخليلُ أنّه إنّما جازى حيثُ أَضْمَرَ الهاءَ [أي

(١) الديوان (١١٣)؛ وروايته: «.. لم تُلْفِنا ..» ويسقط الاستشهاد به على هذه الرّواية.

(٢) خزانة الأدب (١١: ٣٢٧).

(٣) مغني اللبيب (٢٦٠ – ٢٦١).

(٤) ضرائر القزّاز (١٩١ – ١٩٣).

(٥) الديوان (٣٨٥؛ وروايته: «مَنْ يَلُمْنِي على بني بنت حسّان..» ويسقط الاستشهاد به على هذه الرواية.

قدّره: إنَّهُ مَنْ ...]» [١] فظاهرٌ أنّ سيبويه حَمَل جَزْمَ (أَلُمْه) (وأَعْصِهِ) على الضّرورة في الشّعر،وأنَّ الخليلَ قدَّر ضميراً محذوفاً للضَّرورة أيضًا.

وحمله الفارسيّ[٢] والقزّاز[٣] على مذهب الخليل، وأنّه حذفَ الهاء لإقامة الوزن.

وفي شعر الأعشى مواضع تَركَ فيها حَذْفَ ما يجب حَذْفُه، وهي قليلة، **ومواضع حذف فيها مايجب إثباتُه**، وهي مواضع كثيرة؛ فقد ترك حذف النّون مِن جَمْعِ المذكَّر السّالم في حالِ إضافتِه، فقال[٤]:

كَريمـــاً شـــمائِلُهُ مِـــن بَنِـــي معاويـــةَ الأَكْـــرَمينَ السُّـــنَنْ

والسُّنَنُ: الوجوهُ والطبائع؛ قال في شرحه: «كريم الشمائلِ مِنْ بَني معاوية ذوي الطبائع الكريمة السَّمحاء».

وأثبت الفاءَ في جوابِ الشّرط الصّالحِ للجَزْمِ وقد جَزَمَهُ، فقال[٥]:

مَتَـــى تَلْقَنـــا والخَيْـــلُ تَحْمِـــلُ بَزَّنَـــا خَنَاذيـــذَ مِنْهـــا جِلَّـــةٌ وصَـــلادِمُ

فَتَلْـــقَ أُناســـاً لا يَخـــيمُ سِـــلاحُهُمْ إذا كـــانَ حَمَّـــا للصَّـــفيحِ الجَمـــاجِمُ

وكان الوجهُ أنْ يحذفَ الفاءَ، أو أن يرفعَ الفعلَ بعدَ الفاء – ولا يختلُّ الوزنُ – وتكون جملةُ الفعل المرفوع خبراً للمبتدأ المحذوف، والتقدير: (فهو تلقى أُناساً...)، وتكونُ الفاء عندئذ داخلةً على الجملة الاسميّة.

وأمّا أمثلة حذفه ما يجبُ إثباتُه أو ما لا دليلَ عليه فهي كثيرة، منهما حذفُ الفاء الرّابطة لجواب الشَّرط حينما جاء جملة اسميّة، فقال[٦]:

إمَّـــا تَرَيْنَـــا حُفَـــاةً لا نِعـــالَ لَنَـــا إنَّـــا كَـــذلكَ مـــا نَحْفَـــى ونَنْتَعِـــلُ

فحذف الفاء من جوابِ الشّرط، وذهب البغداديّ إلى أنّه ليس ثَمَّةَ حذفٌ للفاءِ، لأنَّ الجملةَ جوابٌ للقَسَم، وأنّ «لام التوطئة مقدَّرة قبل (إنْ)، وجملة (إنّا كذلك...) جواب القَسَم المقدَّر، وهو دليلُ جواب الشَّرط، والّذي دلّنا على أنّ هذه الجملةَ جوابُ القسم عَدَمُ اقترانِها بالفاء. ولايَحْسُن جعلُها جوابَ الشَّرط بادِّعاء حذفها، لأن حذفها خاصّ بالشِّعر..»[٧]. ولا أدري لماذا لا يَحْسُنُ جعلُها جوابَ

(١) كتاب سيبويه (٣: ٧١- ٧٣).
(٢) المسائل الحلبيّة (٢٦٠).
(٣) ضرائر القزّاز (٢٣٠).
(٤) الديوان (٦٩).
(٥) الديوان (١٢٩).
(٦) الديوان (١٠٩).
(٧) خزانة الأدب (١١: ٣٥١- ٣٥٢).

جوابَ الشرط بادعّاء حذف الفاء عند البغداديّ، وبحجّة أنّ حذفَها خاصّ بالشّعر؟ أليس هذا الّذي حُذِفَتْ منه شِعراً قاله الأعشى؟ وعلى كِلاَ التّفسيرين يبقى في الكلام حذفٌ، فإمّا أنّه حذف الفاء على التّفسير الأوّل، وإمّا أنّه حذف اللاّم، ولا دليلَ على حَذْفِها إلاّ ما رَآهُ البغداديّ من حذف الفاء، فاستدلّ بالحذف على الحذف.

ومنها أنّه حذف لامَ الأمرِ وأبقى عَمَلَها في قوله، إنْ صحَّ لَهُ[1]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

فأمّا البصريّون فأنكروا هذا الحَذف مع إبقاءِ العمل، وحَمَلوا البيتَ على الدّعاء وأنّهُ يريد: «تفدي نَفْسَكَ..» فحذف الياء تخفيفاً، واجتزأ عنها بالكسرة، وقالوا: لو أنّه صحّ أنّ الشّاعر حذف وأبقى العمل لكان هذا الحذفُ ضرورةً في الشّعر، فلا يُجْعَلُ أصلاً يُقاس عليه[2]. وأمّا الكوفيّون فقد ذهبوا إلى أنّه جَزَمَ بلامٍ محذوفة، وجاؤوا بأمثلةٍ كثيرة حُذِف فيها حرفُ الجزم وبقي عملُه، ووافقهم ابنُ هشام على ذلك في حذفِ لامِ الطلب حذفاً مستمرّاً في نحو (قم) و (اقعد) وأنّ الأصل: (لِتَقُمْ) و (لِتَقْعُد) فَحُذِفَت اللاّم للتّخفيف، وتَبِعَها حرفُ المضارعة، وقال: «بقولهم أقولُ، لأنّ الأمرَ معنًى حقُّه أن يؤدَّى بالحرف، ولأنَّه أخو النَّهْي ولم يُدَلّ عليه إلاَّ بالحَرْفِ، ولأنَّ الفِعْلَ إنَّما وُضِعَ لتقييدِ الحَدَثِ بالزَّمان المُحَصَّل، وكونُه أمراً أو خَبَراً خارجٌ عن مقصوده، ولأنّهم نطقوا بذلك الأصل، كقوله: لِتَقُمْ أنتَ يابنَ خيرِ قريشٍ...»[3] وذكر شواهدَ أخرى، وأسباباً أخرى تؤكّد ماذهب إليه الكوفيّون من جواز حذف اللاّم مع إبقاء الجزم بها.

ونقل ابنُ الأنباريّ[4] وابن هشام[5] أنّ المبرّد منع ذلك الحذفَ وإبقاءَ العمل حتّى في الشّعر، وأنّ وأنّ هذا البيت لا يُستشهَدُ به لأنّ قائلَه غير معروف، مع احتمالِ كونه دعاءً بلَفْظِ الخَبَر، كما مرّ فيما ذهب إليهِ البصريون، فردّ ابنُ هشامٍ هذا، وقال: «هذا الّذي منعه المبرّد في الشّعر أجازه الكسائيّ في الكلام، لكن بشَرْطِ تقَدُّمِ (قُلْ)، وجعل منه **{**قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقيموا الصَّلاَةَ**}** [إبراهيم ١٤: ٣١] أي: لِيُقيموا، ووافقه ابنُ مالك في شرح الكافية...»[6].

---

(١) ينسب هذا البيت إلى الأعشى وإلى حسّان وإلى أبي طالب، وليس في ديوان الأعشى ولا في ديوان حسّان ولا ديوان أبي طالب، وهو في الخزانة.

(٢) الإنصاف (٢ :٥٤٤)، والجنى الدّاني (١١٢- ١١٣).

(٣) مغني اللبيب (٢٥٠- ٢٥١).

(٤) الإنصاف (٢: ٥٤٤).

(٥) مغني اللبيب (٢٤٨).

(٦) مغني اللبيب (٢٤٨).

لكنّ ما يلاحظ ههنا أنّ الشّاعر حَذَفَ اللاّمَ وحدَها ولم يُتْبِعْهَا حرفَ المضارعة كما أشار إلى حذفهما معاً ابنُ هشام، فهم إمَّا أن يحذفوهما معاً وإمّا أن يثبتوهما معاً، فخالَفَهُم الشَّاعر بحذف أحدِهما وإثبات الآخر.

ومن أمثلةِ الحذف في شعر الأعشى قوله[١]:

مَهْلاً بُنَيَّ فإنَّ المَرْءَ يَبْعَثُهُ هَمٌّ إذا خَالَطَ الحَيْزُومَ والضِّلَعَا

فالنّداء في قوله: (بُنَيَّ) يُوهِمُ بأنّه ينادي ابنَهُ، في حين أنّه يخاطب ابنَتَهُ، فقد سبق هذا البيتَ قولُه:

تَقُول بِنْتِي وقد قَرَّبْتُ مُرْتَحِلاً يا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ والوَجَعَا

واستشفَعَتْ مِن سَراةِ الحيِّ ذا شَرَفٍ فَقَدْ عَصَاها أبوها والَّذي شَفَعَا

فهو إمّا أنَّه يريد: (يا بنيّةُ)، من دون إضافتها إلى ياء المتكلِّم، فرخَّم، ثم حذف حرف النّداء فخالف القياس، إذ حَذَفَ ما بِهِ تَتَعرَّف الكلمة، ولولاه لما جاز التَّرخيم؛ وإمّا أنّه يريد (يابنيتّي) على الإضافة، فيكون قد حذف المضافَ إليه الّذي يجوز مع إثباته حَذْفُ أداةِ النّداء قياساً، لتَعَرُّفِهِ بالإضافة، لكنّه حذف أداة النّداء وحَذَفَ المضاف إليه الّذي كان إثباتُهُ مُسَوِّغاً لحذف أداةِ النداء، ثُمَّ رخّم، فخالف بذلك القياس.

ونجده في بيت آخر يحذف الفاعل ولا دليل عليه، قال[٢]:

هَذا النَّهارُ بَدَالَهَا مِنْ هَمِّهَا مَا بالُها باللَّيلِ زَالَ زوالَهَا

فهو يريد: زالَ اللهُ زوالَها، و (زال) متعدٍّ مثل (أَزال)، تقول: «زال الرّجلُ الشيءَ يَزيلُه، وأَزالَهُ يُزيلُه، إذا نَحّاه»[٣]؛ قال الفارسيّ – ونقله عنه ابن جنّي[٤] – في تعليقه على هذا البيت: «(زال) هذا هذا فَعَلَ؛ مِن الياءِ من: زِلْتُ الشّيْءَ أَزيله. و (الزَّوال): التَّصَرُّف والحركة، فكأنه قال: أَذْهَبَ اللهُ حَرَكَتَهَا، كما قالوا: أَسْكَتَ اللهُ نَأْمَتَهُ، والنَّئيمُ مِنَ التَّصْوِيتِ، والصَّوْتُ ضَرْبٌ مِنَ الحَرَكة»[٥]، وهذا هو تفسير البصريّين والكوفيّين على السَّواء، فيما ذَكَرَ ابنُ جنّي، ثمّ قال: «وقال أبو عثمان: ارْتَحَلَتْ بالنَّهارِ وأَتَاهُ طَيْفُهَا فَقَالَ: ما بالُها باللَّيْل زالَ خيالُها زوالَها؛ وقال الأصمعيُّ: ما أدري ما هذا؛ قال ثعلب: وقال غيره – يعني غيرَ الأصمعيّ – زالَ ذلك الهَمُّ زوالَها، دعا عليها أَنْ يزولَ الهمُّ مَعَها حَيْثُ زالَتْ»[٦]، فالأصمعيّ لا يجد لهذا القول وجهاً للتّفسير؛ وأبو عثمان المازنيّ، والفارسيّ فيما

(١) الديوان (١٥١).

(٢) الديوان (٧٧). ورواه بالضَّمِّ على الإقواء، وهو ماكان يذهب إليه أبو عمرو بن العلاء فيما ذكر ابن جنّي.

(٣) ما جاءَ على فعلت وأفعلت بمعنى واحد (٤٤).

(٤) المنصف (٢: ٢١- ٢٢).

(٥) المسائل الحلبيّة (٢٧٥).

(٦) المنصف (٢: ٢١- ٢٢).

ينقله عن أبي العباس ثعلب، وآخرون ينقل عنهم ثعلب يقدّرون فاعلاً محذوفاً، وينصبون (زوالَها) على المصدر (المفعولية المطلقة)، وفي هذه الحال يكون الشّاعر قد استخدم مصدراً آخر غير مصدر الفعل؛ لأنّ مصدر (زال) الشَّيْءَ هو (زَيْل)؛ في حين أنّ تقدير الكوفيّين والبصريّين يجعل (زوالَها) مفعولاً به، وهو أَوْلى؛ لأنّ العرب تقول: «أزال اللهُ زوالَه، دعاءٌ عليه الهلاك»[1]، ولكنَّهم جميعاً يقدّرون فاعلاً محذوفاً.

ومثل هذا البيت فيما لا دليل على حذفه قوله في مطلع قصيدة[2]:

أَأَزْمَعْتَ مِن آلِ لَيْلَى ابْتِكارا وَشَطَّتْ على ذي هوًى أَنْ تُزارا

يريد: أأزمعتَ من أجل شوقك إلى آل ليلى أن تبتكر من أهلِك ابتكاراً؛ لأنّه عازمٌ على الرّحلة إليهم لا أن يبتكر منهم، وإن كان ظاهرُ الكلام على أنّه مُبتكِرٌ منهم[3]، والدليلُ على ذلك أنّها وأهلها بَعيدون عنه، قال:

وَبانَتْ بها غَرَباتُ النَّوى وَبُدِّلْتَ شوقاً بها وَادِّكارا

فالحذفُ في بيت الشَّاهد يعكس المعنى ويجعله مُشتبِهاً لولا أنّ البيت الذي يليه بَيِّنُ المُراد.

ومثلُه في الحذف الّذي يؤدّي إلى الغُموض والاشتباه قولُه[4]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْناكَ ليلَةَ أَرْمَدا وَعادَكَ ما عادَ السَّليمَ المُسَهَّدا

فقد أنشده ابن جنّي في الخصائص[5] مع قول الآخر:

وطَعْنَةٍ مُسْتَبْسِلٍ ثائرٍ تَرُدُّ الكتيبةَ نصفَ النَّهار

وبَيَّنَ أنّ الجمعَ بينَ هذين البيتين يأتي من جهة نصب (ليلةَ) و (نصفَ النهار) - وهما ليسا بمصدرَيْن - على المفعوليَّة المطلقة «وذلك أنّ قوله (ليلة أرمدا) انتصب (ليلة) منه على المصدر [أي المفعوليَّةِ المطلقة]، وتقديره: ألم تَغْتَمِض عيناكَ اغتماضَ ليلةِ أرمَد، فلمّا حذف المضافَ الّذي هو (اغتماض) أقام (ليلةَ) مقامَه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماضُ منصوباً عليه، فاللّيلة إذاً ههنا منصوبة على المصدر لا على الظَّرفية»[6] ومثله (نصفَ النهار) منصوبة على المصدر لا على الظَّرف؛ لأنّ معناه كما قال ابنُ الأعرابيّ – فيما نقل ابن جنّي عنه - : تردّ الكتيبةَ مِقْدارَ مسيرِ نِصْفِ يومٍ.

(١) القاموس (زول).
(٢) الديوان (٩٥).
(٣) الصاحبي في فقه اللغة (٢٣٥- ٢٣٦).
(٤) الديوان (١٨٥).
(٥) الخصائص (٣: ٣٢٢)، وروايته: وبتّ كما بات السّليمُ مُسَهَّدا.
(٦) المصدر نفسه.

وربّما حذف ما يحار معه القارئ في مكان الحذف وفي تقديره، وذلك في قوله[١]:

حَلَفْتُ لَكُمْ علـى ماقَدْ نَعَيْتُمْ ... بِرَأْسِ العَيْنِ إن نَفَضَ السّقاما

وَشِيكاً، ثُمَّ ثابَ إليه جَمْعٌ ... لَيَلْتَمِسَنْ بلادَكُمُ إلى ما

يتحدّث عن ممدوحِهِ المريضِ ويتوعَّد قوماً؛ فهو في قوله (إلى ما) إمّا أن يكون حذف المجرور، وإما أن يكون حذف صلةَ ما، فقد جاء في شرحه: «إلى ما: يومٍ أو شيء ما، أو إلى ما قد كان» وربّما أراد: إلى ماتمتدّ إليه بلادكم من الأرض.

ومن ذلك أنّه يحذف الروابط التي لابدّ من ذكرها، فهو يترك إظهار الضَّمير المنفصل في الصِّفة الجارية على غيرِ مَنْ هي له، في قوله[٢]:

فَقُلْنا لَهُ: هذِه هاتِها ... إلَيْنا بأَدْمَاءَ مُقْتادِهَا

فـ (مُقْتادِ) صفةٌ لأدماء، وهو اسمُ فاعلٍ يعودُ على صاحب النّاقة، فأضافَهُ إلى ضميرِها ووصفَها به، وكان يجب أن يظهر الضَّمير المنفصل (هو) بعد الصّفة، إلاّ أنّه حذفه لمّا اضطُرّ، فقال (مقتادِها)، وأراد: بأدماءَ مقتادِها هُو[٣].

ومثل هذا البيت في حذف الضّمير المنفصل في الصّفة الجارية على غيرِ مَنْ هي له، قولُه[٤]:

وَإنَّ امْرَأً أَسْرى إلَيْكِ ودُونَهُ ... فَيافٍ تَنُوفاتٌ وبَيْداءُ خَيْفَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ... أَنْ تَسْتَجيبي لِصَوْتِهِ ... وَأَنْ تَعْلَمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ

فتركَ إبراز الضَّمير بعد (محقوقة)، وكان الوجهُ أن يقولَ: (لمحقوقَةٌ أَنْتِ أنْ تَسْتَجيبي...)؛ وقد وجّه البصريّون هذا البيت على وجهين رأوا أنّه يستقيم بهما المعنى والإعراب، فرأوا أنّ قوله (لمحقوقةٌ) هو مبتدأ خبره المصدر المؤوّل (أن تستجيبي)، والتقدير: لمحقوقة استجابتُكِ صوتَه، والجملة من المبتدَأ وَالخبر خبرٌ لـ (إنّ)، فليس في (لمحقوقةٌ) ضمير عائد على غَيْرِ مَنْ جرى اللّفظُ له؛ أو أنْ يكون المصدر المؤوّل مرفوعاً على أنّه نائب فاعل لـ (محقوقة) نابَ مَنابَ الخبر، وتكون (لمحقوقةٌ..) في هذه الحال خبراً لـ (إنّ) لا يحتاج إلى ضمير لا بارزاً ولا مستتراً؛ لأنّه رفع اسماً ظاهراً هو المصدر المؤوّل[٥]. ونقل البغداديّ عن (صاحب اللُّباب) عَدَمَ رضاه عن هذين التَّفسيرين؛

(١) الديوان (٢٤٧).

(٢) الديوان (١١٩).

(٣) ضرائر ابن عصفور (٢٨٧)، والبسيط في شرح جمل الزّجّاجي (٦٠٦).

(٤) الديوان (٢٧٣).

(٥) الإنصاف (١: ٥٨- ٦٠)، وضرائر ابن عصفور (١٨٣)، والخزانة (٥: ٢٩١- ٢٩٢).

التَّفسيرين؛ لأنَّه يقال: زيد حقيق بالاستجابة، ولا يقال: الاستجابة حقيقة بزيد؛ وحَمَلَ البيتَ على الضّرورة، وأنّ قولَه (لمحقوقة) إنّما جرى على غيرِ مَنْ هُوَ له[١].

ومنه حذفُه الضَّميرَ الرابطَ مِن صِلَةِ الموصول، في قوله[٢]:

فَأَنْتَ الجَوادُ وأَنْتَ الَّذي ... إِذا ما النُّفوسُ بَلَغْنَ الصُّدُورا

جَديرٌ بِطَعْنَةِ يَوْمِ اللِّقا.. ..ءِ تَضْرِبُ منهُ النِّساءُ النُّحُورا

يريد: وأَنْتَ الَّذي هو جديرٌ...، فحذف الضَّمير؛ وقد حَمَلهُ ابن عصفور على الضَّرورة فقال: «[من باب النَّقْص الّذي يجوز للشّاعر ضرورةً] حَذْفُ الضّمير الرّابط للصّلة بموصولٍ غيرِ (أيٍّ)... إذا كانَ الضّمير مبتدأً مُخْبَراً عنه باسمٍ غيرِ ظرفٍ ولا مجرور، ولم يكن في الصِّلة طُولٌ (وأنشد البيت)» [٣].

وأمّا **مخالفة القياس في تركيب الجملة** من زيادةِ ما لا تزيده فيها العرب، وتقديمِ ما لا تقدّمه، ومن فصلٍ بين ما لا تفصل بينه، ومن حذف أحَدِ مُتَلازِمَيْن، واستخدام الجمع بدل المفرد أو المفرد بدل الجمع، فهذه كلّها ممّا له أمثلةٌ في شعره.

فالزّيادة التي لا تزيدها العربُ نجدها في مناداة لفظ (أب) المضاف إلى ياء المتكلّم، في قوله[٤]:

وَيا أَبَتَا لا تَزَلْ عنّدَنا ... فإِنّا نَخافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ

فقوله (يا أبتا) بإبدال الياء تاءً مفتوحة وبألف بعدها لا يجوز إلاّ في ضرورة الشّعر؛ فقد ذكر ابن هشام عَشْرَ لغاتٍ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم إذا كان (أباً) أو (أمّاً)، ستٌّ منها تشترك فيها مع غيرها ممّا هو منادى مضاف إلى الياء، وهي: إثبات الياء السّاكنة (يأبيْ – يا أمّيْ)، وحذف الياء السّاكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها (يا أبِ – يا أمِّ)، وحذفها وضمّ الحرف الّذي كان مكسوراً لأجلها، وهي لغةٌ ضعيفة (يا أبُ – يا أمُّ)، وإثبات الياء مفتوحةً (يا أَبيَ – يا أُمِّيَ)، وقلب الكسرة قبل الياء المفتوحة فتحةً فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (يا أُمّا – يا أَبا)، وحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها (يا أبَ – يا أُمَّ)؛ وأربعٌ تتفرّد بها، وهي: « ١- إبدال الياء تاء مكسورة ... (يا أَبَتِ)، ٢- إبدالها تاء مفتوحة ... (يا أبتَ)، ٣- (يا أبتا) بالتاء والألف، وبها قرئ شاذّاً، ٤- (يا أبتي) بالتاء والياء، وهاتان اللّغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من الّتي قبلها، وينبغي ألاّ تجوز إلاّ في ضرورة الشّعر»[٥] . وأمّا ابن جنّي والإمام أبو زرعة فقد ذهبا في قراءة ابن عامر **{**يا أَبَتَ**}** [يوسف

(١) الخزانة (٥: ٢٩٢).
(٢) الديوان (١٤٩).
(٣) ضرائر ابن عصفور (١٧٢- ١٧٣).
(٤) الديوان (٩١).
(٥) شرح قطر الندى (٢٠٥- ٢٠٧).

[يوسف ٤/١٢] إلى أنّ المراد (يا أبتا) فأبدَلَ من ياء الإضافة ألفاً، ثم حُذِفَت الألف وبقيت الفتحة دالّة عليها، كما تُحْذَف الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها؛ والتّاء عند الإمام أبي زرعة هي من قَبيل التّاء في (علاّمة ونَسّابة) للمبالغة[١]، ولم يذكر ابن جنّي لزيادتها وجهاً، قال: «وذهب أبو عثمان [النهديّ] في قوله سبحانه {يا أَبَتَ} فيمَنْ فتح التّاء إلى أنّه أراد: يا أبتا، فحذف الألف تخفيفاً»[٢]؛ فحَذْفُ الألف عندهما هُوَ من قَبيل التّخفيف، ولو حملنا قولَ الأعشى على هذا لكان قوله: (يا أَبَتا) آتياً على الأصل، ولكنّ هذا الأصلَ لم يأتِ إلاّ في الشِّعر.

ومنه زيادة (ما) بعد كاف الجرّ وإبقاء عمل الجرّ فيما بعد (ما) الزائدة، في قوله[٣]:

كَمَا راشدٍ تَجدين امْراً تَبَيَّنَ ثُمَّ انتهى أو قَدِمْ

يريد كراشدٍ، وزيادة (ما) بعد الكاف تكفّها عن الجرّ، كما تكّف أخواتِها (ربّ، والباء، ومن) عن الجرّ[٤]، ولكنّ الشّاعر زاد (ما) بعد الكاف وأبقى عمل الجارّ.

ومن باب الزّيادة في تركيب الجملة أنّ الأعشى يُدْخِل (الواو) على (ثُمَّتَ) وهما حرفان من حروف العطف، قال[٥]:

وَثُمَّتَ لا تَجْزُنَني بَعْدَ ذاكُمُ ولكِنْ سَيَجْزيني الإلهُ فَيُعْقِبا

وهذا من باب الضَّرورة، قال ابن جنّي: «وإذا اضطرّ الشّاعر أدخل الواو من حُرُوفِ العطف على سائر حروف العطف، [وأنشَدَ البيت] »[٦].

وفي هذا البيت أمرٌ آخر خالفَ فيه العربَ في تركيب الجملة، وهو نصبه الفِعْلَ (يُعقِب) بـ (أنْ) المضمَرة بعد الفاء من دون أن تكون مسبوقة بنفي ولا بطلب، وهذا من باب الضّرورة؛ قال سيبويه: «واعلم أنّ الفاء لا تُضْمَرُ فيها (أَنْ) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرّفع... وقد يجوزُ النّصب في الواجب في اضطرار الشّعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعلُ (أن) العاملةَ، [وأَنْشَدَ بيتَ الأَعشى ثمّ قال:] وهو ضعيف في الكلام»[٧]. فإذا كانت الألف في (فيعقبا) مبدلةً من النّون الخفيفة كانت الضَّرورةُ أسهلَ.

---

(١) حجّة القراءات (٣٥٤).

(٢) المحتسب (١: ٢٧٧).

(٣) الديوان (٨٥).

(٤) مغني اللّبيب (٣٤٢- ٣٤٤).

(٥) الديوان (١٦٧)، وروايته: (هنالك لا تجزونَني...)؛ وأمّا رواية «وثُمَّتَ» فهي رواية ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب (٣٨٦)؛ ولعلّ الرواية الصَّحيحة (وثَمَّةَ) وهي بمعنى (هنالك)، فَتوَهَّمَ الضَّمَّ على الثّاء.

(٦) سرّ صناعة الإعراب (٣٨٦).

(٧) كتاب سيبويه (٣: ٣٨- ٣٩).

وأمّا تقديمُ ما لا تقدّمه العَرَب فنجده في وضع (إلاّ) في غير موضعها، فنراه يقدّم المستثنى على أداة الاستثناء، فيقول[١]:

أَحَـــلَّ بـــه الشَّـــيْبُ أَثقالَـــهُ وما اعتَـرَّهُ الشَّـيْبُ إلاّ اعْتِـرارا

يريد: وما اعترَّه اعتراراً إلاّ الشيب، فقدّم، كما نُقِل عن ابن فارس[٢]، وكما ذكره ابن عصفور[٣]؛ ولو كانت داخلةً على المفعول المطلق بعدها لما كان للكلام فائدة؛ لأنّ الشّيب لا يعتَرُّه خلافَ الاعترار، ولذلك وجب القول بتقديم المستثنى على أداة الاستثناء.

وقد ذكرَ ابنُ هشام[٤]، والخُفافُ الإشبيليُّ في (شرح الجُمَل) كما نقل عنه صاحبُ الخزانة[٥] أنّه رُدَّ على ابن فارس بأنّ (إلاّ) في بيت الأعشى إنما جاءت في موضعها، ولكنْ حُذِفَتْ صِفَةُ الاعتِرار لفَهْمِ المعنى، وكأنّه قال: ما اعتَرَّه الشيبُ إلاّ اعتراراً بَيِّناً أو ضعيفاً؛ لأنَّه قد ثَبَتَ حَذْفُ الصِّفة، ولم يَثْبُتْ عن العرب وَضْعُ (إلاَّ) في غير موضعها.

ومثله تقديم الاستثناء في أوّل الكلام في قوله[٦]:

خـــلا اللهَ لا أرجـــو ســـواكَ، وإنمّـــا أَعُـــدُّ عِيـــالي شُـــعْبَةً مـــن عيالكـــا

فقد ذهب البصريّون إلى أنّ ذلك لا يجوز «لأنَّه يؤدي إلى أن يعمل ما بَعْدَها فيما قبلَها [يعني: (لا)]، وذلك لا يجوز؛ لأَنَّها حرفُ نفي يليها الاسمُ والفعلُ، كحرف الاستفهام؛ وكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها»[٧].

ومنه أن يأتيَ بالبَدَل في غير موضعه، وذلك في قوله[٨]:

---

(١) الديوان (٩٥).

(٢) مغني اللبيب (٣٢٦).

(٣) ضرائر ابن عصفور (٢١٢).

(٤) مغني اللبيب (٣٢٦).

(٥) خزانة الأدب (٣: ٣٧٤).

(٦) في الديوان قصيدةٌ على وزن البيت وقافيته، ولكنّه ليس فيها.

(٧) الإنصاف (١: ٢٧٦)، ونسب البيت للأعشى.

(٨) الديوان (٢٨١)، وروايتُه:

لســـنا كَمَـــنْ حلّـــتْ إيـــادٌ دارَهـــا تكريـــتَ تَنْظُـــرُ حَبَّهـــا أَنْ يُحْصَـــدَا

وهو على هذه الرواية شاهدٌ على رَبْط الجملة الواقعة صلةً للاسم الموصول بالاسم الظّاهر، وهو غير جائز إلاّ في الشّعر؛ فقد ذكر ابن هشام أنَّ الجملةَ التي تقع صلةً للاسم الموصول لا يربطها غالباً إلاّ الضّمير، وقد يربطها ظاهرٌ يَخْلُفُ الضميرَ، كقول القائل:

فيـــا ربّ ليلـــى ..... وأنـــتَ الّـــذي فـــي رحمـــةِ اللهِ أَطْمَـــعُ

لَسْـــنا كَمَـــنْ حَلَّـــتْ إِيـــادٍ دارَهَـــا تَكْرِيـــتَ تَرْقُـــبُ حَبَّهـــا أَنْ يُحْصَـــدَا

فجاءَ بالبدل (إِيادٍ) قبلَ تَمامِ المُبْدَلِ منه (مَنْ حَلَّتْ دارَها)، إذ معناه: لسنا كَمَنْ حلَّت دارهـا، ثـمّ أبدل (إِيادٍ) من (مَنْ حَلَّت دارها)، والبَدَلُ إنّما يوتى به بعد إتمام المُبْدَلِ منه وانقضاءِ أجزائه، ولذلك لابدّ من إضمار فعلٍ أخرَ بعدَ (إِياد) فيصبح التقدير: لَسْنا كَمَنْ حَلَّتْ، إِيادٍ، حَلَّتْ دارَها؛ فتكون (إِياد) بدلاً من (مَنْ حلّت)، ثم قال: (حَلَّتْ دارَها)، ولكنّه حذَفَ (حلَّت) الثّانية التي نصبت (دارَها) لدلالـة الأُولى عليها[١].

وأمّا الفصل بين ما لا تفصِلُ بينه العربُ، فنجده في الفصل بين المضاف والمضاف إليـه، فـي قوله[٢]:

وَلا بَـــــــراءَةَ للبـــــــري ... ...ءِ ولا عَطـــــــاءَ ولا خُفـــــــارَهْ

إِلاَّ عُلالَـــــــةَ أَوْ بَـــــــدا ... .. هَـــةَ قَـــارحٍ نَهْـــدِ الجُـــزارَهْ

يريد: إلاّ علالةَ قارحٍ نهد الجُزارة أو بَداهتِهِ، وقد حمل سيبويه[٣] وابنُ جنّـي[٤] الفصـلَ بـين المضاف والمضاف إليه بالظّرف وحرف الجرّ على الضّرورةِ القبيحةِ، وحمـلَ ابـنُ عصـفور[٥] الفصلَ بينهما على الضَّرورةِ الحسنة، وأنّ مثلَه في الحسن الفصلُ بينهما بـالمعطوف علـى الاسـم المضاف مع حرف العطف، كما هو في بيت الأعشى. وذكر القزّاز أنّ الأصل: إلاّ علالة قـارح أو بداهة قارح، ثم حُذف من الأول لدلالة الثّاني عليه، كما تقول: هو أعَزُّ وأفضلُ مَنْ ثَمّ، والتقدير: هو أعزّ من ثمّ وأفضل[٦]؛ فأجاز القزّاز ذلك – كما هو ظاهر – في النَّثْر، في حين أنَّ سيبويه قال بعـد إنشاد بيت الأعشى: «فهذا قبيح، ويجوز في الشّعر على هذا: مَررت بخيرٍ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمّ»[٧].

ومنه فصله بين حرف العطف والمعطوف بالجارّ والمجرور حيناً، وبالظَّرف حيناً آخر، قال[٨]:

وَفـــي كـــلِّ عـــامٍ أَنْـــتَ جاشِـــمُ غَـــزْوَةٍ تَشُـــدُّ لأَقْصَـــاها عَـــزيمَ عَزائكـــا

مغني اللبيب (٥٧٧-٥٥٨)، ثم ذكر في موضع آخر أنَّ رَبْطَ الجملة الواقعة صلةً بالظّاهرِ في هذا البيت وأشباهِهِ إنّما بابُـه الشّعر؛ مغني اللبيب (٦١٠).

(١) الخصائص (٢: ٤٠٢).

(٢) الديوان (٢٠٩).

(٣) كتاب سيبويه (١: ١٧٩- ١٨٠)، (٢: ١٦٤- ١٦٦).

(٤) الخصائص (٢: ٤٠٤).

(٥) ضرائر ابن عصفور (١٩١).

(٦) ضرائر القزاز (٩٨).

(٧) كتاب سيبويه (١: ١٨٠).

(٨) الديوان (١٤١).

مُوَرِّثَــةً مــالاً، وفــي الحَمْــدِ رِفْعَــةً لِمَا ضــاعَ فيهــا مــن قُــرُوءِ نِسَــائكا

فقد فصل بين حرف العطف (الواو) والمعطوف (رفعةً) بالجار والمجرور (في الحمد)، وهو كما ذكر ابن عصفور من الضَّرائر عند الفارسيّ والمحقّقينَ من النَّحويّين، لما فيها من الفصل بين حرف العطف والمعطوف وهما كالشَّيْءِ الواحد، بدليل قولهم: (وَهْوَ، وَهْيَ) بتسكين الهاء في فصيح الكلام تشبيهاً لها بـــ (عَضْد) و (كَبْد)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة فكذلك لا يجوز الفصل بــين حرف العطف والمعطوف إلاّ في ضرورةِ الشِّعر[١].

وفَصَلَ بينهما بالظَّرف في قوله[٢]:

يومــاً تَراهــا كَشِــبْهِ أَرْدِيَــةِ الْــــ ...ـــــعَصْبِ ويَوْمــاً أَديمَهَــا نَغِــلا

يريد: تراها يوماً كشبه أردية العصب، وأديمَها يوماً آخَرَ نَغِلاً؛ فقد ذكر البغــداديّ أنّ الفارســيّ استشهد بهذا البيت على جواز الفصل بين العَطف والمعطوف به بالظّرف في الشّعر[٣]، وعدّه ابــن جنِّي من باب شجاعةِ العربيّة[٤]، إذ فَصَلَ بالظرف (يوماً) بين حرف العطف (الــواو) والمعطــوف (أديم) على المنصوب من قبله، وهو الضّمير (ها) من قوله (تراها).

وأمّا حَذْفُ أَحَدِ مُتَلازِمَيْنِ فنجده في قوله[٥]:

إِمَّــا تَرَيْنَــا حُفــاةً لا نِعــالَ لَنَــا إِنَّــا كَــذلِكَ مــا نَحْفــى وَنَنْتَعِــلُ

فحَذَفَ نونَ التوكيدِ من الفعل (تَرَيْ)، قال الهروي: «تكون (إمّا) جزاءً بمعنى (إنْ) وتكون (مــا) زائدةً للتّوكيد، وتدخل معها نون التّوكيد، ...، وقد جاءَ في الشّعر الجزاءُ بــ (إمّا) بغير نون التوكيد، قال الأعشى: (البيت)» [٦].

ومنه أنّه يستخدم عبارة التعجّب «سبحان الله» محذوفةَ لفظِ الجلالة، والعــرب لا تســتخدم لفــظَ (سبحان) إلاّ مضافاً إلى لفظ الجلالة صريحاً أو ضميراً متّصلاً، قال[٧]:

أَقــــولُ لمَّــــا جــــاءَني فَخْــــرُهُ: سُــــبْحانَ مِــــنْ عَلْقَمَــــةَ الفــــاخِرِ

فحذف المضاف إليه، وكانَ الواجبُ أن يُعيدَ التنوينَ إلى المضافِ (سُــبْحانَ)، ولكنّــه لمّــا أرادَ المضافَ المحذوفَ لضرورةِ الشّعر أبقى التنوينَ محذوفاً على أَصْلِ الاســتعمال؛ قــال البغــداديُّ:

(١) شرح أبيات المغني (٢: ١٦٤).
(٢) الديوان (٢٨٣).
(٣) شرح أبيات المغني (٢: ١٦٤).
(٤) الخصائص (٢: ٣٩٥).
(٥) الديوان (١٠٩).
(٦) الأزهية في علم الحروف (١٤٢- ١٤٣).
(٧) الديوان (١٩٣).

«وأنشد ... (سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ)... على أنَّ تَرْكَ تنوين (سبحانَ) ليست لأنّه غيرُ منصرف للعَلَميّة وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقائه على صورةِ المضافِ لمّا غلب استعمالُه مضافاً، والأصل: (سبحانَ الله) فحذف المضافَ إليه ضرورةً،وهذا ردٌّ على سيبويه ومَنْ تَبِعَهُ في زَعْمِه أنَّ (سبحانَ) عَلَمٌ غيرُ مُنْصَرِفٍ»[1]، وردَّ البغداديُّ على الرَّاغبِ قولَهُ: إنَّ الأصلَ: (سبحانَ علقمةَ الفاخِرِ)، على التَّهَكُّم، فزاد فيه (مِنْ) ردّاً على أصله فقال (سبحانَ مِنْ علقَمَةَ)؛ وضعَّفَهُ البغداديُّ لغةً لأنّ العرب لا يستعملونه إلاّ مُضافاً إلى الله ولم تُسْمَعْ إضافته إلى غيره، وصناعةً لأنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في الواجب عند البصريِّينَ، و (سبحان) في البيت للتعجّب، و (مِنْ) داخلةٌ على المتعجَّب منه.

وذكر ابنُ الخشّاب في خلال حديثه عن اسم العَلَمِ أنَّ المدقّقين من النحويّين ذهبوا إلى أن (سبحانَ) في البيت عَلَمٌ على لَفْظِ التنزيهِ والتبرئةِ، ومن هنا جاءَ مَنْعُهُ من الصّرف للعَلَميّة وزيادة الألف والنون[2]؛ وقد سبق كلامُ البغداديّ في الردِّ على هذا الرأي، وأنّه لسيبويه وتبعَهُ فيه آخرون.

وأمَّا **وَضْعُ الجَمْعِ مَوْضِعَ المُفْرَدِ** فنجده في قوله[3]:

وَمِثْلِكِ مُعْجَبَةٍ بالشَّبَا... ...بِ صَاكَ العَبيرُ بأَجْسادِهَا

يريد: بجَسَدِها، وهو لا يَسُوغُ في حالِ السَّعَةِ[4].

ومثلُه قولُه[5]:

تَخَيَّرَهَا أَخُو عانَاتَ شَهْراً وَرَجَّى أَوْلَهَا عاماً فَعَاما

فارتكب ضَرورتَيْنِ، الأولى: أنّه لم يصرف (عانات) وهي مصروفة في كلامهم، والثّانية: أنَّه جاءَ باللفظ مجموعاً وهو في الأصل مُفْرَدٌ؛ وقد جاءَ به في شعره على الأصل فقال[6]:

أَضْحَى بِعانَةَ زاخِراً فيهِ الغُثَاءُ مِنَ المَسايِلْ

وجاء في شرحه: «عانة بلدٌ مشهورٌ بينَ الرَّقَّةِ وهيت، مُشْرِفَةٌ على الفرات، وَرُبَّما سَمَّوْها في الشعر عانات».

ومثله قوله[7]:

أَطَوْرَيْنِ في عامٍ: غَزاةٌ وَرِحْلَةٌ أَلاَ لَيْتَ قَيْساً غَرَّقَتْهُ القَوابِلُ

---

(١) الخزانة (٣: ٣٩٧).
(٢) المرتجل (٢٩٠- ٢٩٢).
(٣) الديوان (١١٩).
(٤) ضرائر ابن عصفور (٢٥٥).
(٥) الديوان (٢٤٧).
(٦) الديوان (٣٧٩).
(٧) الديوان (٢٣٣).

يريد: القابِلَةَ، فجمعَهَا.

وعكْسُه أنَّهُ يجيءُ بالمفرد بدلاً من الجمع في قوله[1]:

أَخُونا الّـذي يَعْـدُو علينـا ولَـوْ هَـوَتْ بِـهِ قَـدَمٌ كُنَّـا بـه مُتَعَلِّقـا

يريد: متعلِّقِين.

وأخيراً، من غريبِ ماجاءَ في شعر الأعشى من مُخالفةِ القياسِ النّحويِّ **بناؤُه فِعْـلَ الأمـرِ مـن الماضي المبنيّ للمجهول**، وذلك في قوله[2]:

فقـالَ: أَلا فَـانْزِلْ عَلـى المَجْـدِ سـابِقاً لَـكَ الخَيْـرُ قُلِّـدْ إِذْ سَـبَقْتَ وأَنْعِـمِ

وقد أشارَ المرحومُ الدكتور محمَّد محمَّد حسين محقّق الديوان إلى أنّ الفعل (قُلِّـدْ) مُثْبَـتٌ بهـذه الصورة في كلّ نُسَخِ الدّيوان، وقال: «لعلَّ أصله (قُلِّدْتَ) على بناءِ الماضي للمجهول، ثم حَذَفَ تـاء المُخاطَب».

فهذه الأبياتُ التي سبقتِ الإشارةُ إلى مافيها من مخالفة للقياس النحويّ تَدُلُّ على أنّ الأعْشى إنّمـا كانَ يلجأُ إليها في أغلب الأحيان لَمَّا تقتضيه الضَّرورةُ ذلك، ولم يكن ليَتَعَمَّد هذه المُخالفاتِ، فإنَّه كان إذا ما وَاتَتْهُ العبارةُ في نظائرِ هذهِ الأبياتِ في شعرِه أَرْسَلَها سليمةً لا تَرَى فيها عِوَجاً.

المصادر

١- **أدب الكاتب**: لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت الطبعة ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢- **الأزهية في علم الحروف**: للهرويّ، علّي بن محمد (٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملّـوحي، دمشـق، الطبعة ٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

أسماء خيل العرب: للغندجاني.

٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمـد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤- **البسيط في شرح جمل الزّجاجّي**: لأبي الربيع القرشّي الأشبيلي السبتّي (٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عباس بن عيد الثّبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ

٥- **حجة القراءات**: للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من رجال المئة الرابعة)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٣، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(١) الديوان (٣٨٧).

(٢) الديوان (١٧٧).

٦- **خزانة الأدب**: للبغداديّ، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة ٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧- **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عليّ البجاوي، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.

٨- **ديوان الأعشى الكبير**: تحقيق: د. محمّد محمّد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٧، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٩- **ديوان العجّاج**: تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، الطبعة ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٠- **سرّ صناعة الإعراب**: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١١- **شرح أبيات المغنى**: للبغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار البيان، دمشق، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٢- **شرح شذور الذّهب**: لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تعليق: عبد الغنيّ الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٣- **شرح ديوان الفرزدق**: تحقيق: عبد الله إسماعيل الصّاوي، مطبعة الصّاوي، مصر، ١٣٥٤هـ/١٩٣٩م.

١٤- **شرح قطر الندى**: لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة ١١، ١٣٨٣هـ.

١٥- **الصاحبّي في فقه اللّغة وسنن العربية**: لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

١٦- **ضرائر الشّعر، أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**: للقزاز، أبي عبد الله محمّد بن جعفر التّميميّ القيروانيّ (٤١٢هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدّارة، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٢م.

١٧- **ضرائر الشعر**: لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة ٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٨- **القاموس المحيط**: للفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٦هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٩- **الكتاب**: لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٢٠- **ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد**: لأبي منصور الجُواليقيّ (٥٤٠هـ)، تحقيق: ماجد الذهبيّ، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢١- **المحتسب**: لأبي الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ(، تحقيق: علي النجدي ناصف وَد. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٢٢- **المرتجل**: لابن الخشّاب، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (٥٦٧هـ(، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٢٣- **المسائل الحلبيّات**: لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ(، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٤- **المعيار في أوزان الأشعار**: لأبي بكر محمد بن عبد الملك السرّاج الشّنتريني الأندلسيّ (٥٥٠هـ(، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الملاّح، دمشق، ١٤٠٠هـ.
٢٥- **مغني اللبيب**: لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ(،تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة٢، بلا تاريخ.
٢٦- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ(، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضَيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
٢٧- **المنصف لكتاب التصريف**: لابن جنّي (٣٩٢هـ(، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
٢٨- **الوافي في العروض والقوافي**: للخطيب التبريزي (٥٠٢هـ(، تحقيق: عمر يحيى ود. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة ٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
الوساطة بين المتنبي وخصومه: للقاضي الجرجاني، أبي الحسن علي بن عبد العزيز (٣٦٦هـ(، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، دار القلم، بيروت، بلا تاريخ.

/ /